آثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية
على اقتصاديات
دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

ولد محمد عيسى محمد محمود
أستاذ في جامعة مستغانم

Abstract:

The economic and financial crisis that the world is seeing since August 2007 is among the most dramatic crisis that the world economy has ever seen, due to the fact that this cris has started from the American economy which is considered as the engine for the world economic development. On the other hand, the American markets are seen to be the locomotive for the world financial markets development .Furthermore, the Us dollar constitute more than 60% of the world market .this cris has affected not only the American economy but also the European and Asian markets which in return has affected the rest of the world. However, given that the gulf Arab countries (the United Arab Emirates, the Sultanate of Oman, the State of Bahrain, the State of Qatar, the State of Kuwait and the Kingdom of Saudi Arabia) are part of the world economy, the extent to which these countries will be affect depends upon their degree of dependency with the world economy and its degree of integration with the external world.

Key words: The economic and financial crisis , the American economy, financial markets, the gulf Arab countries, world economy

الملخص:

تعتبر الأزمة المالية والاقتصادية التي عصفت بالاقتصاد العالمي منذ أغسطس2007 من اخطر الأزمات التي مر بها الاقتصاد العالمي منذ عقد الثلاثينيات وتأتي خطورة هذه الأزمة كونها انطلقت من الاقتصاد الأمريكي الذي يشكل نموا محركا لنمو الاقتصاد العالمي، ومن ناحية أخرى تحتل السوق الأمريكية موقع القيادة للأسواق المالية الأخرى في العالم هذا بالإضافة إلى أن الدولار الأمريكي يشكل ما لا يقل عن 60% من السيولة العالمية ، وقد ضربت

هذه الأزمة الاقتصاد الأمريكي في عمقه وامتدت لتشمل الاقتصاديات الأوروبية والآسيوية لتنعكس آثارها السلبية على بقية بلدان العالم، وبما أن دول الخليج العربية(الإمارات،عمان، البحرين، قطر، الكويت، السعودية) جزء من منظومة الاقتصاد العالمي فإنها سوف تتأثر سلبيا بهذه الأزمة ، ومدى تأثر هذه البلدان يعتمد على حجم العلاقات الاقتصادية والمالية التي تربطها بالعالم الخارجي ودرجة انفتاحها الاقتصادي والمالي.

الكلمات المفتاح : الأزمة المالية والاقتصادية، الاقتصاد الأمريكي، الأسواق المالية، دول الخليج العربية، الاقتصاد العالمي.

المقدمة:

مازالت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية تعصف باقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء! وتحولت الأزمة ، والتي بدأت ملامحها تتضح في صيف 2007 كأزمة تمويل عقاري في الولايات المتحدة إلى أزمة اقتصادية طاحنة تؤثر في الإنتاج والتشغيل، ولقد أطاحت هذه الأزمة بمجموعة من البنوك وبيوت المال العتيدة التي كانت مثالا للانضباط المالي والصمود في السابق ، وانخفضت البورصات الأمريكية والأوروبية والآسيوية بمعدلات غير مسبوقة منذ أيام الكساد العالمي الكبير، وانكشفت بعض البنوك الأوروبية والآسيوية، واضطرت الحكومات للتدخل، ولجأت بعض الدول ذات الاقتصاديات الصغيرة إلى صندوق النقد الدولي خوفا من الإفلاس.

وبدأت هذه الأزمة أولا في البلدان المتقدمة لتنتشر بعد ذلك وبسرعة نحو باقي بلدان العالم و تحولت إلى كساد اقتصادي عالمي[1]، حيث تراجع معدل النمو الاقتصادي العالمي من 5.2 ٪ عام 2007 إلى 3.4 ٪ عام 2008 ليصل إلى 0.5% عام 2009.

ونتيجة لما تتمتع به الاقتصاديات الخليجية من انفتاح على الاقتصاد العالمي وانضمام دول المجلس إلى المنظمة العالمية للتجارة - حيث أصبحت اغلب الأسواق والقطاعات الاقتصادية مفتوحة أمام المنافسة الداخلية والخارجية

والاستثمار الأجنبي المباشر- فإن هناك الكثير من العوامل الخارجية النقدية والمالية مثل أسعار الفائدة الأجنبية وتقلبات أسعار صرف العملات والتضخم العالمي وتقلبات أسعار البترول*، تؤثر على النشاط الاقتصادي والأسواق المالية والمستوى العام للأسعار في البلدان الخليجية [2]، وسيتجسد هذا التأثير على الاقتصاديات الخليجية من خلال أربع قنوات رئيسية هي: 1- تراجع الصادرات جراء انخفاض الطلب العالمي على النفط،2- انخفاض الأسواق المالية،3- تراجع في الاستثمار الأجنبي المباشر،4- الحصول على التمويل وتكاليفه.

وستتناول هذه الورقة آثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على اقتصاديات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وذالك من خلال المحاور التالية:

المحور الأول: أسباب الأزمة المالية والاقتصادية العالمية.

المحور الثاني: الأزمة المالية و الاقتصادية العالمية و آثارها على اقتصاديات دول المجلس.

المحور الثالث: الإجراءات التي اتخذتها دول المجلس لمواجهة آثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية.

أولا: أسباب الأزمة المالية والاقتصادية العالمية

يمكن إجمال أهم أسباب الأزمة المالية والاقتصادية في الآتي:

1- <u>أسعار الفائدة</u> : حيث أدت الارتفاعات المتتالية لأسعار الفائدة من قبل البنك الفيدرالي الأمريكي إلى زيادة أعباء القروض العقارية، وعدم قدرة معظم المقترضين على السداد، أو التأخر في السداد،مما فرض عليهم أسعار فائدة أعلى ومن ثَمَّ أعباء إضافية فوق أعبائهم وهكذا... إلى أن توقف أغلبهم عن السداد بالكامل نتيجة عدم قدرتهم على دفع ما يستحق عليهم [3].

2- التحول من الاقتصاد الحقيقي إلى الاقتصاد المالي : وهنا يرى الدكتور حازم الببلاوي أن أسباب الأزمة المالية والاقتصادية الحالية تعود إلى التحول من الاقتصاد الحقيقي إلى الاقتصاد المالي. حيث تسبب ذلك بالتحول من اقتصاد

عيني يقوم على السلع والخدمات إلى اقتصاد يقوم على أدوات مالية غير مرتبطة بأصول عينية، وهو الذي يهدد بانزلاق العالم إلى هاوية الكساد والإفلاس في ظل هذه الأزمة المتفاقمة، أي إن زيادة أحجام المديونية أو ما يطلق عليه اسم "الرافعة" ، وغياب رقابة البنوك المركزية على بنوك الاستثمار، وغياب الرقابة أو الإشراف الكافي على المؤسسات المالية الوسيطة، جعل الفرصة مواتية لهذه الانهيارات التي أصبحت تعم أسواق المال الدولية [4].

وكما يرى الدكتور الببلاوي أن التوسع في منح الائتمانات عالية المخاطر للشركات العاملة في مجال الرهن العقاري، وعدم قدرة مؤسسات التمويل العقاري على القيام بمبادرات الاستحواذ، وعجز الحكومة عن توفير فرص العمل التي وعدت بها ساعد على تداعيات البورصات ومؤشراتها في العالم.

وقد لاحظنا أن المصارف قامت بإعطاء قروض الرهن العقاري، ثم قامت بإصدار سندات وبيعها في الأسواق المالية لعدد من المصارف والمؤسسات والشركات والأفراد بمختلف أنحاء العالم ، ثم قامت هذه المصارف والشركات بإعادة بيعها أيضاً، ومن المعلوم أن سوق السندات بطبيعتها يسهل الدخول فيها بشراء السندات الذي يمكن أن يتم في لحظات، كما يسهل الخروج منها عن طريق بيع السندات لذلك فإن الديون واستثمارها تعتبر هي السبب الحقيقي وراء تدويل الأزمة، ففي الأزمة الأخيرة انخفضت قيمة السندات المدعمة بالأصول العقارية في السوق الأمريكية بأكثر من 70٪ الأمر الذي حرض على التهاوي المفاجئ الذي شهدناه في أسواق الأسهم، إنه من المذهل معرفة حجم تداول السندات يومياً في العالم، فحجم تجارة السندات أصبح يفوق حجم الإنتاج من السلع والخدمات بمراحل حيث يبلغ حجم التعامل في السندات في الأسواق المالية العالمية ما يزيد على ألف مليار دولار يومياً بينما يصل الإنتاج العالمي من السلع والخدمات إلى بضع وثلاثين ألف مليار في العام الكامل فقط، لقد بلغ حجم سندات الرهن العقاري المتداولة لدى مؤسستي (فريدي ماك) و (فاني ماي) وحدهما ما قيمته 5 تريليونات دولار وهو ما يقارب حجم اقتصاديات الدول العربية مجتمعة.

إن هذا الاختلال الاقتصادي الواضح بين حجم الديون وحجم الإنتاج العالمي يعتبر وحده مسبباً أساسياً ومحرضاً على نشوء عدد من الأزمات وليس أزمة واحدة فقط، وهذا ما يخشى منه في حال لم تتم معالجة بيع الدين.

3- **تداول الرهن** : إن أساس الرهن وثيقة تضمن لصاحبها الدائن المرتهن الحصول على حقه إذا تعذر عليه حصوله من المدين الراهن، عند حلول أجل الدين، عن طريق بيعه. ولما خرج الرهن عن هدفه، وأصبح وسيلة للربح بدلا من كونه وثيقة ضمان، فبدأت المؤسسات والشركات والمصارف بالحصول على مزيد من القروض، وسندات الديون بفضل تداول الرهون ببيعها، وشرائها، والاقتراض عليها، وهذا الأمر أدى إلى التوسع بالديون وبيعها، وزيادة حجم سوق التوريق في العالم، حيث بلغ 500بليون دولار عام 1994 في الولايات المتحدة، وبلغت القروض المورقة بسندات أوربية بمبلغ مماثل [5].

4- **طبيعة مبادئ الاقتصاد الرأسمالي** : من المعلوم أن النظام الاقتصادي الرأسمالي يقوم على مبادئ عامة ؛ كالحرية الاقتصادية المطلقة، وما يتفرع عنها من قضايا تتعلق؛ بالإنتاج، والاستهلاك، والتداول، والاستثمار، والملكية، والمعاملات المالية المطلقة، غير المنضبطة،والإنفاق الاستثماري، والاستهلاكي،كل هذه العوامل أدت إلى نشوء هذه الأزمة، ومن نتائج هذه الحرية المطلقة في التعاملات المالية أيضاً، ماتعج به الأسواق المالية من أنواع المعاملات المشبوهة التي كان لها دور كبير في نقل الأزمة إلى الأسواق المالية العالمية، مثل عقود المستقبليات، والمشتقات، والخيارات، والبيع بالهامش، والبيع القصير.......الخ.

وفي هذا الإطار أيضا يرى الدكتور الببلاوي أن الأزمة أزمة أخلاقية، واجتماعية، وسياسية في آن واحد، وأن العالم لا زال يغرق فيها لأنه يرى أن النظام الرأسمالي يمتص دماء البشرية، يسلب العامل توفيراته التي يمكن أن تضمن مستقبله، ثم يأخذ منه بيته، ومكان عمله وكرامته. وقد دعا إلى الابتعاد عن الاقتصاد الأمريكي لصالح الاقتصاد الأوروبي في الاستثمارات العربية [6].

ثانيا: الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وآثارها على اقتصاديات دول المجلس

يمكننا تحديد بعض جوانب تأثير هذه الأزمة على اقتصاديات دول المجلس على سبيل المثال لا الحصر من خلال مايلي:

1- **الطلب على النفط ومستوى أسعاره:** تعتمد اقتصاديات دول المجلس على إنتاج وتصدير النفط، وشاهدنا أن الأزمة أدت إلى انخفاض سعر البترول بأكثر من 60 ٪،هذا إضافة إلى اضطرار دول الأوبك إلى تخفيف إنتاجها من النفط، ويعتبر هذا التأثير هو الأبرز للأزمة على اقتصاديات دول المجلس خاصة إذا أخذنا في الاعتبار أن الإيرادات النفطية هي المصدر الوحيد للدخل تقريباً في هذه الدول ،مما يعني أن الإنفاق الحكومي وهو المحرك الأساسي للاقتصاد سوف يتأثر وفقاً لذلك [7].

2- **الحصول على التمويل وتكاليفه** : إن الممارسات المصرفية الخاصة بمنح الائتمان وتكاليفه قد تتغير نتيجة لهذه الأزمة،حيث سوف يكون هناك حرص أكبر في اختيار المقترضين والمشاريع القابلة للتمويل، كما أن تكاليف التمويل ستبقى مرتفعة نسبياً الأمر الذي قد يؤدي إلى ممارسات مصرفية أكثر حذراً وأكثر انتقائية.

3- **الاستثمارات الأجنبية:** رغم الاهتمام المتزايد للدول العربية بزيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية، إلا أنها مازالت تعاني من تدني حجم تدفقها إليها مقارنة ببقية الدول النامية [8]، فمثلا لم تتجاوز حصة الدول العربية من إجمالي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العالم 3% في أحسن الأحوال طيلة العشرية السابقة (1995- 2005)، ومن المتوقع أن تنخفض الاستثمارات الأجنبية على أثر هذه الأزمة، ووفقا لبعض التقديرات فإن مثل هذا الانخفاض قد يصل إلى 30% مقارنة بالعام الماضي.

4- **التجارة الخارجية** : من المتوقع لها أن تتأثر سلباً بهذه الأزمة بما يشمل مرافق التجارة من موانئ وقنوات مائية، ومن الواضح أن الأزمة المالية وما ارتبط بها من كساد في أسواق الدول الرأسمالية الكبرى سوف ينعكس بشكل أساسي في

انخفاض وارداتها من الدول النامية والعربية وخاصة دول المجلس منها ، ويزيد من حرج موقف الدول المجلس اتساع انكشافها على الأسواق الخارجية.

وتزداد مشكلة ارتفاع درجة انكشاف❖ الاقتصاديات الخليجية على الاقتصاد العالمي إذا أخذنا في الاعتبار انخفاض نسبة التصنيع المحلى بالاقتصاديات الخليجية واعتمادها على الصادرات الأولية من جهة، وعلى الواردات الأجنبية وبالذات الغذاء والمواد المصنعة من جهة أخرى.

5- **الأسواق المالية:** تعتبر أكثر المتأثرين عالمياً وعربياً ،وهي تعكس مختلف التفاعلات مع هذه الأزمة من ضعف أوضاع المؤسسات المالية المتضررة إلى التوقعات السلبية لأداء الاقتصاد بشكل عام وما يترتب عليه من ضعف أداء الشركات ومختلف القطاعات إضافة إلى صعوبة وارتفاع تكاليف التمويل، وقد تطابق الانخفاض في الأسواق المالية العربية مع ما حدث في الأسواق العالمية الأخرى، ففي أسواق الخليج العربي ومصر والأردن كان الانخفاض بمعدلات مشابهة أو أعلى من التراجع في الأسواق الغربية [9]، ولم يكن هذا مرتبطا فقط بانفتاح الأسواق للاستثمارات الأجنبية ، بل أيضا بسبب تماثل تداعيات الأزمة العقارية فيها، وحتى في غياب الاستثمار الأجنبي في البورصات العربية وعدم انغماس المستثمرين في مضاربات عقارية، فإن هناك قدرا من المحاكاة بين سلوك المستثمر الوطني والأجنبي، فإذا انهارت بورصة نيويورك تشاءم المستثمر العربي وقبض استثماراته، والعكس بالعكس.

وفي الواقع فإن تداعيات هذه الأزمة لا تنحصر مثلما ذكرنا في هذه الجوانب فقط بل إن تأثيراتها تبدو بأنها سوف تكون أبعد بكثير على الصعيد الإقليمي والعالمي، والتساؤل الأكبر سيتركز على ضوء هذه الأزمة حول مدى ملائمة النظام الاقتصادي العالمي وهل بالفعل أن الاقتصاد الحر لا يزال أفضل الأنظمة الاقتصادية أم أن الأمر أصبح يحتاج إلى إعادة نظر على أساس اضطرار الدول للتدخل وإدارة الاقتصاد بدلاً من الاعتماد على الأسواق؟، وهل أن مثل هذا التدخل هو مجرد إجراءات مؤقتة أم أن الأمر يمثل اختلالات هيكلية تحتاج إلى

تصويب ومراجعة جادة؟، وماذا عن المؤسسات الدولية التي خلقت أصلاً للعمل على تحقيق الاستقرار المالي العالمي مثل صندوق النقد الدولي؟ هل سيقتصر دوره على معالجة الأزمات المالية فقط في الدول النامية والفقيرة أم أنه سوف يسمح له بمعالجة الأزمات حتى وإن نشأت في الدول المتقدمة طالما أن تأثيراتها تطال الدول الأخرى؟

ورغم ذلك تستفيد دول المجلس من مجموعة من الخصائص التي قد تساعد في حمايتها من الأزمة السائدة في الاقتصاديات المتطورة [10]، مثل فائض السيولة الكبير الناتج من سنوات اتسمت بارتفاع أسعار النفط ،حيث قدرت قيمة صناديق الثروات السيادية الخليجية ب 1.5 تريليون دولار أمريكي في صيف 2008 ، ولكن لا تُعتبر دول المجلس بتاتاً منيعة على الأزمة، فتأثير الانكماش الاقتصادي العالمي بدأ ينعكس على اقتصاديات المنطقة من خلال تراجع مستويات النمو الاقتصادي وتزايد تسريح العمال، وقد تضرّرت قطاعات النمو الأساسية في الإمارات العربية المتحدة (وتحديداً دبي) أي قطاعات البناء والعقارات والمال بشكل كبير نتيجة الانكماش الاقتصادي العالمي وقد كشفت تقارير إعلامية كثيرة، صادرة من المنطقة خلال الأشهر الأخيرة، عن تزايد عدد العمال المسرّحين (العمال المهاجرين) في هذه القطاعات، فضلاً عن قطاعات السياحة والفنادق. وقد أدّى ذلك إلى عودة العمال المهاجرين إلى بلدانهم الأصلية أو إلى انتقالهم إلى بلدان أخرى.

ثالثا: الإجراءات التي اتخذتها دول المجلس لمواجهة آثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية

لقد واجهت دول المجلس آثار الأزمة العالمية بإجراءات متشابهة، ومن هذه الإجراءات إيجاد لجان وزارية أو لجان فنية أو خلايا أزمة لمتابعة الأزمة الاقتصادية العالمية وتأثيراتها، وبذلت في سبيل ذلك جهدا لبث الثقة في الأسواق وطمأنة المودعين والمستثمرين والتقليل من الآثار السلبية للأزمة واتخذت إجراءات لتوفير السيولة أو لإنقاذ بعض المؤسسات المالية أو تشجيع

الإقراض للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ، أو لدعم الاستهلاك أو إدخال تعديلات في عمل البورصات أو تعديل في بعض برامج التنمية الاقتصادية، فقد قرر مصرف الإمارات المركزي أن يتيح للبنوك قروضا قصيرة الأجل من خلال تسهيل بقيمة خمسين مليار درهم(13.61 مليار دولار أمريكي)، وخصص المصرف تسهيلات للبنوك لاستخدامها كقروض مصرفية استثنائية بهدف تخفيف التوترات في القطاع المصرفي، ومنحت التسهيلات للبنوك إعادة شراء كل شهادات الإيداع التي تكون الفترة المتبقية من أجلها 14يوما أو أكثر على أن يساوي أجل إعادة الشراء أو يقل عن الفترة المتبقية من الشهادات المقدمة كضمان أو أن يكون الحد الأقصى للأجل ثلاثة أشهر، كما ألغى المصرف المركزي قاعدة الأيام الستة للسحب على المكشوف من الحسابات الجارية بصفة مؤقتة لإتاحة سيولة للبنوك في الأجل القصير [11].

وفي خطوة إجرائية أخرى أعلن بنك الإمارات دبي الوطني التقليل من القروض الكبيرة وخطط السداد طويلة الأجل تشجيعا منه للإقراض الذي يتسم بالإحساس بالمسؤولية، وقال البنك إن القروض ذات المبالغ الضخمة وفترات السداد الطويلة التي يمكن أن تؤدي إلى فرض ضغوط على المقترض سيتم تقليلها إلى أدنى حد ممكن، كما استحدث البنك خطة تسمح للعملاء بإمكانية إعادة القروض دون أن يتحملوا أي رسوم خلال أسبوع.

وفي الكويت عرض البنك المركزي أموالا لليلة واحدة ولأسبوع ولشهر للبنوك لإظهار استعداده لضمان توفير سيولة كافية بعد الهبوط الأخير للبورصة، وتأمل الحكومة الكويتية من خلال هذا الإجراء تخفيض أسعار الفائدة بين البنوك، مؤكدة استعدادها لضخ مزيد من الأموال إذا تطلب الأمر ذلك رغم المخاوف من ارتفاع التضخم.

وفي قطر اشترت هيئة الاستثمار ما بين 10 ٪ و 20 ٪ من رأسمال البنوك المدرجة في سوق الدوحة للأوراق المالية لتعزيز الثقة في السوق، وتهدف الخطوة القطرية بشراء الأسهم إلى ضخ سيولة لتعزيز قدرة البنوك القطرية على تمويل

مشـروعات التنميـة في المرحلـة القادمـة بشـكل أوسـع وتأكيـد الثقـة الكـبيرة في أوضـاعها المالية، واتخذ القـرار في اجتمـاع حضـره رئيس الـوزراء القطـري وممثلـو البنوك المدرجة في سوق الدوحة للأوراق المالية ونائب محافظ البنك المركزي.

وفي المملكة العربيـة السعودية، أعلـن المصرف المركـزي أنـه سيوفر أي سيولة تحتاجها البنوك حيث تشير تقارير رسمية أن بنوك المملكة تملك أوراقا مالية حكومية قيمتها نحو مائتي مليار ريال (53.1 مليار دولار)، ولديها خيار اقتراض 75 ٪ من قيمة هذه الأوراق أي نحو 150 مليار ريال.

أمـا في البحـرين فقـد أعلـن محـافظ البنـك المركـزي البحـريني سـلامة الأوضـاع ،خاصـة وأن كـل البنـوك البحرينيـة تسـتثمر في أموالها في دول الخلـيج المنتعشـة اقتصـاديا ولـيس في الأدوات المشـتقة شـأنها شـأن البنـوك الإسـلامية ،وبذلك فهي لم تتأثر بالأزمة المالية العالمية ، وحتى وان تأثرت فهي قادرة على اتخاذ الإجراءات المناسبة [12].

وفي سـلطنة عمـان قـال الـرئيس التنفيـذي للبنـك المركـزي العمـاني إن القطـاع المصرفي داخـل السـلطنة لم يتـأثر بشـكل مباشـر بالأزمـة الماليـة العالميـة بسـبب الرقابـة الحازمـة علـى البنـوك، مشـيرا إلى أن بـلاده مسـتعدة لمواجهـة أي ضعف في المحفظة المالية.

ولقد تجسدت المواجهة العربية المشتركة لآثار الأزمـة في نتـائج قمـة الكويـت المنعقدة بتاريخ 2009/01/19 ، حيث كانت الأزمة حاضرة بقوة في هذه القمة وانعكس ذلك على نتائجها،فإعلان الكويت أكد على مايلي [13]:

1- التأكيـد علـى اسـتمرار مسـاندة الـدول العربيـة لمؤسسـاتها الماليـة الوطنيـة وتعزيز الرقابة والإشراف عليها.

2- ممارسة الـدول العربيـة دوراً أكثـر فاعليـة في العلاقـات الاقتصـادية الدوليـة والمشاركة في الجهود الدولية لضمان الاستقرار المالي العالمي.

3- قيام محـافظي البنـوك المركزيـة ومؤسسـات النقـد العربيـة بزيـادة التنسـيق والترابط بين الأجهزة الرقابية في الدول العربية.

4- التأكيد على استمرار تقديم الدعم للمؤسسات المالية العربية للقيام بدور فاعل في زيادة التدفقات المالية العربية والاستثمارات العربية البينية وعلى الأخص المشاريع التكاملية العربية، ومساعدة الدول العربية في جهودها لتحسين مناخ الاستثمار.

5- اتخاذ التدابير اللازمة من قبل المؤسسات المالية العربية لاستشراف أي تطورات مستقبلية لتداعيات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاديات العربية وتقديم بدائل لسبل مواجهة ذلك.

6- التأكيد على أهمية استقرار أسعار النفط في السوق العالمية بما يراعي المصالح الاقتصادية للمنتجين والمستهلكين.

7- زيادة التنسيق بين وزراء المالية في الدول العربية وتكليفهم ببحث الأسلوب الأمثل لذلك.

ويبقى القول إن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية ترسم بدون شك صورة جديدة للاقتصاد العالمي لا بد من أخذها بعين الاعتبار في صياغة أي سياسية اقتصادية جديدة. كما أن وقع الأزمة على المنطقة العربية يستدعي اتخاذ الاحتياطيات المطلوبة للحد من تأثيراتها.

الخاتمة :

ضربت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الاقتصاد الأمريكي وامتدت إلى الاقتصاد الأوربي، وانعكست آثارها السلبية على جميع اقتصاديات العالم وبقدر انفتاح كل منها واندماجه في الاقتصاد العالمي، وانتقلت هذه الأزمة من النطاق المالي إلى الاقتصاد الحقيقي مع تأثر حجم الطلب العالمي الكلي وانخفاض حجم الصادرات،مما أدى إلى انخفاض غير مسبوق في أسعار المواد الخام والسلع الصناعية كافة، وتشير تقديرات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى أن الاقتصاد العالمي وبدءا من مراكزه المسيطرة في أمريكا وغيرها سيدخل في ركود كبير، بينما يؤكد اقتصاديون ومحللون آخرون على وجود شواهد وأدلة لركود اقتصادي عالمي من جراء هذه الأزمة بدأت تظهر ملامحه في الولايات المتحدة

الأمريكية والاتحاد الأوروبي مما يدل على أن الاقتصاد العالمي سيدخل مرحلة ركود عميق فكساد طويل نسبيا، ولم يعد هناك اقتصاد في منأى من تأثير هذه الأزمة سواءا كان هذا التأثير مباشر أو غير مباشر، ويتوقف تأثيرها فقط وإضافة إلى درجة الانفتاح والاندماج في الاقتصاد العالمي على الإجراءات والاحترازات التي تتخذها الدول لتفادي تأثيرها أو على الأقل للحد من تأثيرها على اقتصادياتها، فدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بدورها ليست بمنأى عن تداعيات الأزمة المالية العالمية، كون مؤسساتها المالية تمثل جزءا من النظام المالي العالمي، ولذلك عليها أن تشدد الرقابة على الضمانات وكفايتها بالنظر إلى سلامة التسهيلات الممنوحة، والإبقاء على الدور الرقابي للدولة من حيث الجهاز المصرفي وعمل السوق المالي لضمان استمرارية النشاط الاقتصادي بشكل سليم.

المــراجع:

1- بن يوسف محمد ، آثار الأزمة المالية العالمية على الصناعة العربية، المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، من على الموقع الالكتروني:
www.iktissad.com/files/events/aef/17/ aef09. binyoussef.pdf
تاريخ الإطلاع:2009/08/03.

2- البسام خالد عبد الرحمن ، آثار الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد العالمي والاقتصاد السعودي، الغرفة التجارية بجدة، إدارة المعلومات الاقتصادية،قطاع التقنية والمعلومات،نوفمبر 2008.

3- العلي صالح ،أثر الأزمة المالية العالمية في الفقر والبطالة ووسائل معالجتها في الاقتصاد الإسلامي، بحث مقدم للمؤتمر الدولي الذي تقيمه وزارة الأوقاف في الجمهورية العربية السورية بالتعاون مع السفارة البريطانية بعنوان "رسالة السلام في الإسلام"، وذلك في قصر المؤتمرات بدمشق خلال الفترة من 8 – 9 جمادى الثاني 1430هـ - الموافق لـ1 – 2 /2009/6م، من على الموقع
الالكتروني: www.Syrianawkkaf.org/articles/file/alslam/ 3-2 doc
تاريخ الاطلاع:2009/08/08

4- التقرير العلمي لندوة :الأزمة المالية الدولية وانعكاساتها على أسواق المال والاقتصاد العربي ، مركز دراسات الشرق الأوسط بالتعاون مع الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية،عمان،

2008/11/08،من على الموقع الالكتروني: www.mesc.com.jo/mesc/mesc-12-15html، تاريخ الاطلاع:2009/08/25.

5- المناعي جاسم ، الأزمة المالية العالمية- وقفة مراجعة ، من على الموقع الالكتروني: www.amf.org.ae. ، تاريخ الاطلاع:2009/08/02

6- الجوزي جميلة ، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية، الدول العربية نموذجا، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة ، مجلة دولية متخصصة تصدر عن كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة الجزائر،العدد 17، المجلد 1- 2008.

7- للمزيد حول هذا الموضوع يرجى الإطلاع على فحوى التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2007.

8- منظمة العمل العربية، الأزمة الاقتصادية العالمية وأثرها على أسواق العمل العربية، ملحق تقرير المدير العام لمكتب العمل العربي، مؤتمر العمل العربي الدورة السادسة والثلاثون، عمان / المملكة الأردنية الهاشمية 5 – 12 أبريل / نيسان 2009.

9- برينت كريستينا وأخرون، آثار الأزمة المالية والاقتصادية على البلدان العربية:أفكار بشأن استجابة سياسات الاستخدام الحماية الاجتماعية ،منظمة العمل الدولية/المكتب الإقليمي للدول العربية، نيسان/ابريل 2009.

10- زيدان محمد أحمد ، فصول الأزمة المالية العالمية: أسبابها وجذورها وتبعاتها الاقتصادية، ورقة بحث مقدمة إلى مؤتمر حول: الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي الإسلامي، جامعة الجنان، طرابلس لبنان يومي: 13 و 14 آذار 2009، من على الموقع الالكتروني:-www.jinan.edu.lb/articles/conf/mony/4/ Dr-zidane.pdf تاريخ الإطلاع:2009/08/06

11- كورتل فريد ، الأزمة المالية العالمية وأثرها على اقتصاديات الدول العربية، من على الموقع الالكتروني:www.jinan.edu.lb /conf/mony/1/kourtel.pdf

تاريخ الإطلاع:2009/08/02

الهوامش :

[1] - بن يوسف محمد، آثار الأزمة المالية العالمية على الصناعة العربية، المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، من على الموقع الالكتروني:
www.iktissad.com/files/events/aef/17/aef09.binyoussef.pdf
تاريخ الاطلاع:2009/08/03.

❖ ذلك أن الركود العالمي سوف ينعكس سلبا على السوق البترولية مما يؤدي إلى انخفاض الطلب على البترول وبالتالي انخفاض أسعاره، مما ينعكس على اقتصاديات دول المجلس، والتي يشكل قطاع النفط فيها المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي.

[2]- البسام خالد عبد الرحمن ، آثار الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد العالمي والاقتصاد السعودي، الغرفة التجارية بجدة، إدارة المعلومات الاقتصادية، قطاع التقنية والمعلومات، نوفمبر 2008، ص5.

[3]- العلي صالح ،أثر الأزمة المالية العالمية في الفقر والبطالة ووسائل معالجتها في الاقتصاد الإسلامي، بحث مقدم للمؤتمر الدولي الذي تقيمه وزارة الأوقاف في الجمهورية العربية السورية بالتعاون مع السفارة البريطانية بعنوان "رسالة السلام في الإسلام"، وذلك في قصر المؤتمرات بدمشق خلال الفترة من 8 – 9 جمادى الثاني 1430هـ الموافق لـ1 – 2 /2009/6م، من على الموقع الالكتروني:
www.Syrianawkkaf.org/articles/file/alslam/ 3-2doc
تاريخ الإطلاع: 2009/08/08

[4]- التقرير العلمي لندوة :الأزمة المالية الدولية وانعكاساتها على أسواق المال والاقتصاد العربي ، مركز دراسات الشرق الأوسط بالتعاون مع الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية ،عمان، 2008/11/08، تاريخ الإطلاع:2008/08/25 www.mesc.com.jo/mesc/mesc-12-15html ،من على الموقع الالكتروني:

[5]- العلي صالح ،أثر الأزمة المالية العالمية في الفقر والبطالة ووسائل معالجتها في الاقتصاد الإسلامي، مرجع سبق ذكره.

[6] - التقرير العلمي لندوة :الأزمة المالية الدولية وانعكاساتها على أسواق المال والاقتصاد العربي ، مركز دراسات الشرق الأوسط بالتعاون مع الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، مرجع سبق ذكره.

[7]- المناعي جاسم ، الأزمة المالية العالمية- وقفة مراجعة ، من على الموقع الالكتروني:
www.amf.org.ae. ، تاريخ الإطلاع:2009/08/02.

[8]- الجوزي جميلة ، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية، الدول العربية نموذجا، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة ، مجلة دولية متخصصة تصدر عن كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة الجزائر، العدد 17، المجلد 1- 2008، ص138.

❖ يعكس مؤشر درجة التغلغل التجاري(الذي يقيس مجموع الصادرات والواردات إلي إجمالي الناتج المحلي) درجة الانكشاف الاقتصادي لذالك البلد حيث أن ارتفاع نسبة هذا المؤشر دليل علي الانكشاف وبالتالي تكريس للتبعية، هذا ما يخص البلدان النامية فقط إذ أن ارتفاع هذه النسبة لا يعد انكشافا اقتصاديا في البلدان المتقدمة كاليابان والولايات المتحدة الأمريكية مثلا.

[9]- منظمة العمل العربية، الأزمة الاقتصادية العالمية وأثرها على أسواق العمل العربية، ملحق تقرير المدير العام لمكتب العمل العربي، مؤتمر العمل العربي الدورة السادسة والثلاثون، عمان / المملكة الأردنية الهاشمية 5 – 12 أبريل / نيسان 2009، ص162.

[10]- برينت كريستينا وآخرون، آثار الأزمة المالية والاقتصادية على البلدان العربية:أفكار بشأن استجابة سياسات الاستخدام الحماية الاجتماعية ،منظمة العمل الدولية/المكتب الإقليمي للدول العربية، نيسان/ابريل 2009، ص5.

1- زيدان محمد أحمد ، فصول الأزمة المالية العالمية: أسبابها وجذورها وتبعاتها الاقتصادية، ورقة بحث مقدمة إلى مؤتمر حول: الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي الإسلامي، جامعة الجنان، طرابلس لبنان يومي: 13 و 14 آذار 2009، من على الموقع الالكتروني:

www.jinan.edu.lb/articles/conf/mony/4/ Dr-zidane.pdf، تاريخ الإطلاع:2009/08/06

[12] - كورتل فريد ، الأزمة المالية العالمية وأثرها على اقتصاديات الدول العربية، من على الموقع الالكتروني: www.jinan.edu.lb /conf/mony/kourtel.pdf، تاريخ الإطلاع:2009/08/02

[13]- منظمة العمل العربية، الأزمة الاقتصادية العالمية وأثرها على أسواق العمل العربية، مرجع سابق، ص196.